

محاضرة: ماهية المقاول

1. السلوك المقاولاتي:

المقاول وهو يرى و يلاحظ الأرباح النفسية والمالية يكشف الغطاء عن فرص غامضة قد فشل الآخرون في ملاحظتها، وكان هو أكثر يقظة من غيره للعثور عليها، وذلك لقدرته على قراءة مؤشرات جديدة بطريقة مختلفة عن الآخرين، و هذه القدرة لا ترجع لانفصاله عن الآخرين بل إلى درجة حساسيته نحو ما يبحث عنه الآخرون، و بصفة خاصة فهي وليدة الثقافة و القيم التي يتقيدون فالمقاولون الناجحون متصلون بالآخرين جيدا و يعرفون الأهداف التي يسعون إليها

كما اهتم "ريتشارد كانتيون" بإبراز دور المقاولين في تسير النشاط الاقتصادي، و تحليل سلوكهم، فالمقاولين يعملون لقاء عائد غير مضمون ، فشخصية المقاول لا ترتبط بالضرورة برأس المال بل إنها مستقلة عنه، وجوهر النشاط المقاولاتي هو تحمل المخاطرة .كما يربط "كانتيون" بين المخاطرة التي هي جوهر المقولة و بين المنافسة بين المقاولين، و يشرح "كانتيون" هذه الفكرة فيقول: " المقاولون لا يستطيعون معرفة حجم الاستهلاك في مدينتهم، ولا يعرفون متى يقبل المستهلكون عليهم لشراء سلعهم، و المنافسة هي التي تجبر كل واحد و ما يدل على وجودها فعلاً منهم على إيجاد أسلوب يحافظ به على أعماله، و هذا هو جوهر المخاطرة، هو ما يواجهه المقاولون من حالات الفشل.

2. العوامل المحددة للسلوك المقاولاتي:

هناك عدة عوامل محددة وموجهة للسلوك المقاولاتي يمكن تلخيصها كالآتي:

1.2. العامل الشخصي أو النفسي:

يقوم على افتراض أن نجاح المشروع المقاولاتي يقوم بشكل كبير على طبيعة شخصية الفرد و صفاته النفسية و السلوكية، حيث أنه إنسان مميز يتمتع بمقدرة عالية فائقة على الإبداع و الابتكار، و قد أظهرت الدراسات عبر التاريخ أن هناك علاقة قوية بين الخصائص الشخصية و المقاولاتية وبينت أن هناك ثلاث صفات أساسية تلعب دورا هاما في التنبؤ بنجاح الفرد المقاولاتي هي: الحاجة إلى الإنجاز و سيطرة جوهرية داخلي و الاستعداد لتحمل المخاطر، و لعل أهم صفات الأفراد المقاولاتيين هي تلك التي تظهر قدرتهم حنكتهم في استخدام خبراتهم و

خلفياتهم المتعددة. وينبثق عن المدخل الشخصي مدخل آخر هو المدخل الإدراكي الذي يقوم على أن لأدراك الفرد أهمية كبيرة في انتهاز الفرص وتوليد الأفكار المبتكرة، و إدراك المخاطر. و ترتبط العوامل الإدراكية بالأطر الثقافية المختلفة.

2.2. العامل المجتمعي:

يقوم هذا المدخل على أن توفر الحوافز و الدعم و التشجيع يؤدي إلى تعزيز النشاط المقاولاتي، و تحويل الأفكار إلى مشاريع مربحة، و عموما يمكن إدراج هذه المحفزات في المحاور التالية:

- السياسات و الإجراءات الحكومية.
- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.
- المهارات المقاولاتية و الإدارية.
- الدعم المالي المقدم للمشروع.
- الدعم و المساعدة الاستشارية و الفنية للمشروع.

3.2. العامل الثقافي:

و الذي يشير إلى العلاقة القوية بين المتغيرات الثقافية و السلوك المقاولاتي، من حيث تأثير الثقافة الوطنية و المحلية و التنظيمية على سيرورة خلق الأفراد و المجتمع للثروة من خلال المبادرة و إنشاء المشاريع المقاولاتية.

4.2. العامل التعليمي:

ويقوم على الدور الفاعل للبرامج التعليمية و التدريبية في الجامعات و المعاهد في دعم و تعزيز الاتجاه المقاولاتي لدى أفراد المجتمع.

5.2. العامل العلائقي:

ويقوم على اعتبار العلاقات الاجتماعية كمورد هام لدعم المشروع المقاولاتي و مصدر للحصول على المعلومات و الأفكار عن السوق و المستهلكين و المنافسين و الموردين و الموزعين و عن الفرص السوقية و العديد من الأنشطة الأخرى، حيث لا بد من العمل على تراكم رأس المال الاجتماعي.

6.2. العامل المتعلق بالكفاءات والاستعدادات:

الكفاءة المقاولتية هي توليفة من المعارف و الموارد التي تمثل مجموعا مهيكلًا من المعلومات المتعلقة بإدارة المشاريع المقاولاتية و التي تكونت نتيجة عوامل عديدة، و التي تضمن الأداء المتميز للفرد و المؤسسة. يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الكفاءات كالآتي:

1.6.2. الكفاءات الفردية:

تتضمن المعرفة الفردية و المهارات و القدرات التنظيمية و القيم الاجتماعية من أجل ضمان أداء عالي إضافة إلى الكفاءة المهنية و العملية و الخبرات و التي يمكن ملاحظتها خلال مواقف ووضعيات مهنية مختلفة و التي تنمو وتتطور في المؤسسة من خلال التكوين و التعلم. وهي أخذ المبادرة و تأكيد المسؤولية اتجاه المشاكل و الأحداث التي تواجه الفرد ضمن الوضعيات و المواقف المهنية، و هي تمثل توليفة من الموارد الباطنية و الظاهرية الضرورية للفعل المقاولاتي.

ولقد حدد كل من مجموعة من الكفاءات المقاولاتية من خلال المحاور التالية:

- الاستعداد و الميل نحو المخاطرة.
- الرغبة في النجاح.
- الثقة بالنفس.
- الاندفاع للعمل.
- الاستعداد الطوعي للعمل المتواصل.
- الالتزام.
- التفاؤل.
- المنهجية و التنظيم.

2.6.4. الكفاءات الجماعية:

وهي ذات طبيعة تنسيقية تتكون من مجموع الكفاءات الفردية و الجو و الحركية و التفاعل بين المجموعة، و هي تتضمن معارف الاتصال و المشاركة و معارف التعاون و التعلم الجماعي. و تعرف كذلك بأنها معارف التسيير التي تنشأ ضمن فريق العمل و هي عبارة عن مزج بين الإمكانيات الداخلية و الباطنية للأفراد و الذي يخلق كفاءات جديدة ناتجة عن عملية تجميع متوائمة.

3.6.4. الكفاءات الاستراتيجية:

و هي الكفاءة الأساسية المتكونة من المهارات و التكنولوجيات والقدرات المؤسسة و مواردها التي تساهم في القيمة المضافة للمنتوج ، في شكل تعلم جماعي ضمن المؤسسة ، كما تتكون كذلك من التراث العملي و التكنولوجي للمؤسسة و أنظمتها التقنية و أنظمة التسيير و القيم و المعايير. ويقدم كل من الباحثين ثلاثة فروض تعرف من خلالها هذه الكفاءات الأساسية كالتالي:

- الكفاءة التي تمكن من دخول أسواق واسعة و متنوعة.
- الكفاءة التي تخلق مساهمة هامة في المنتوج.
- الكفاءة التي تكون صعبة التقليد من طرف المنافسين

يتكون النظام البيئي الكلي للمنظومة المقاولاتية من مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. العوامل الثقافية:

تعتبر الثقافة المقاولاتية من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات المقاولاتية، حيث أن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات المقاولاتية كالمخاطرة والاستقلالية، والانجاز وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، وبالمقابل فإن الثقافات التي تدعم مفاهيم التقليد والانصياع والاهتمام بالجماعة والرقابة والسيطرة على الأحداث المستقبلية لا تساعد على نشر سلوكيات التحمل والمخاطرة والإبداع أو بمعنى آخر سلوكيات المقاولاتية. وبوضوح أكثر تتطلب الثقافة المقاولاتية تشجيع ممارسة المقاولاتية وتحفيز المجتمع عبر تعلم مبادئها، ومن جهة أخرى وجود حكومة تدعم العلوم التطبيقية و النشاط المقاولاتي من خلال سياساتها المحفزة.

ويندرج التعليم تحت الثقافة المقاولاتية التعليم. و يمكن استثمار دور التعليم في تنمية المقاولاتية في سن مبكرة قد تصل إلى رياض الأطفال ويمكن أن يمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي مما يوفر مناخا متعدد التخصصات للوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج.

2. العوامل القانونية والتشريعية:

إن التشريعات والقوانين هي أحد المصادر الرئيسية التي تهيئ البيئة المستديمة للمقاولاتية وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة للنشاط المقاولاتي في العالم المتقدم أنها تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية ،وهو ما يؤدي إلى إتباع سياسة تحفيز موجهه إلى قطاع محدد، عبر آليات تشريعية أبسط من القوانين . وهذه السياسة التشريعية تناسب أكثر الدول التي تكتمل فيها الهياكل الإدارية والعلمية المشرفة على أعمال البحث والابتكار، وتتوفر لديها بنية تحتية علمية كافية، وبنية تشريعية تناسب بيئة الأعمال، وهو ما لا يتوفر في عدد كبير من الدول العربية بسبب بنيتها التشريعية، أو لعدم اكتمال العناصر الدافعة لتنمية اقتصاد المعرفة.

3.العوامل السياسية:

إن تشجيع الحكومات على اتباع نهج منسق شامل لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة بمشاركة جميع الجهات المعنية، يعد ضروريا في تهيئة منظومة المقاولاتية، ومن ذلك أن تولي سياسات الدول أهمية قصوى لمبادرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ، ووضع سياسات تنص على للعقبات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون المشاركة في الاقتصاد على نحو متكافئ وفعال.

ويناط بالدولة تهيئة الشراكات مع القطاع الخاص، وتعزيز إمكانيات توليد الإيرادات، وتطوير تقنيات جديدة ونماذج مبتكرة لتسيير الأعمال التجارية وتحفيز نمو اقتصادي قوي .وتقوم سياسات الدول بدعم قدرات المؤسسات المالية الوطنية على مساعدة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم خدمات مصرفية ومالية، وخدمات تأمين، وتمكن المؤسسات المالية والمصرفية من اعتماد أطر تنظيمية ورقابية تيسر توفير الخدمات لأصحاب الأفكار و المشاريع .كما انه يتوجب عليها تشجيع الوعي في مجال مباشرة الأعمال الحرة بتنمية المهارات وبناء القدرات وتوفير برامج التدريب، وإقامة مراكز لاحتضان الأعمال التجارية.

ومن القرارات السياسية الهامة أن تقوم الدول بإنشاء هيئات أو مرجعيات عليا لتنظيم ومتابعة منظومة المقاولاتية وتشجيع التعاون والتنسيق والتكامل ما بين الجهات الوطنية الداعمة لرواد الأعمال .والتواصل بين المجتمعات العالمية المعنية، وتوفير إمكانيات تواصلها وإمكانيات تبادلها أفضل الممارسات.

ومن الأهداف أيضا غرس ثقافة المقاولاتية والعمل الحر لدى الشباب وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم و إدارتها وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية القائمة وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنوع الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

ومن التوجهات السياسية، إعطاء الأولوية لتسويق وترويج منتجات وخدمات المؤسسات داخل وخارج الدولة من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وبناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المؤسسات ومجالات عملها، وإعداد سجل خاص بالمؤسسات يتضمن بيان حجمها وأنشطتها الاقتصادية وعدد ونوعية العمال فيها، وإنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات في مختلف المدن، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها. كما أن السياسات الحكومية الداعمة لبيئة المقاولاتية تركز على نقل التقنية من موطنها الأساسي إلى أي مكان وتحويلها إلى منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة.

4.العوامل الاقتصادية:

إن الهدف الأساسي من وضع السياسات الكلية في الدولة هو تنمية الاستقرار الاقتصادي، كما أن من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي تخفيض درجة البيروقراطية التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة مثل تطوير الأنظمة الضريبية الداعمة للمشاريع الصغيرة. كما أن سهولة الوصول للسوق على درجة عالية من الأهمية، حيث يكمن دور السياسات الاقتصادية الكلية في خلق فرص استثمار ببناء تحالف استراتيجي للمشاريع المصغرة. أما على مستوى السياسات الاقتصادية الجزئية فإن الهدف منها لتطوير ودعم المنافسة من خلال خلق بيئة استثمارية صحية حيث يمكن توفير برامج دعم مادية ومعنوية كتقديم التسهيلات البنكية للمشروعات الصغيرة و العقار و المعدات و غيرها، بينما يشمل الدعم المعنوي التعليم ، ومهارات التأسيس.

5.البنى التحتية:

إن مشاريع البنية التحتية ضرورية لنجاح المشاريع المقاولاتية وخاصة في السوق ،حيث أن توفر المعلومات الحديثة والدقيقة أمر ضروري .
وقد منحت تطبيقات الانترنت للمؤسسات المصغرة فرصة تخطي الحدود والانفتاح على أسواق عالمية ،كما فتحت التجارة الإلكترونية المجال لشركات صغرى أن تنافس الشركات الكبرى في مجالات مختلفة .كما أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي تأثير كبير في تبادل المعلومات ونشر الثقافة الشبكية وفي تطوير الأفكار ونشرها وترويجها والتسويق لها وبيعها أيضا ومن المتطلبات الأساسية للبنى التحتية لمنظومة المقاولاتية الكلية وجود ما يعرف بالحدائق العلمية¹ .

مثلا يقوم الإبداع والابتكار على الجهد الفردي والأداء الجماعي، من الضروري أن تكون هناك مسؤولية فردية وكذلك مسؤولية جماعية مؤسسية لتوليد الأفكار المقاولاتية، ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين كافة الأطراف ذات الاختصاص لتتحول هذه الأفكار المقاولاتية إلى مشاريع إنتاجية ومؤسسات اقتصادية. و يرى البعض أن التزايد المفرط لعدد المؤسسات الناشئة أو الجديدة مؤشرا سلبيا لسياسات وخطط عشوائية غير رشيدة. وتشير الممارسات العملية إلي أن هناك حالات عديدة في عدد من المجتمعات المتقدمة تناقص فيها عدد المؤسسات الناشئة بينما تزايدت عدد الوظائف الجديدة ونوعيتها.

قائمة المراجع:

- 1-فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن، 2006 .
- 2-سماح صولة،مراد محبوب،الرأسمال البشري و صناعة الكفاءات الريادية،المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر للريادة في مجتمع المعرفة،26-29 أفريل ، جامعة الزيتونة، المملكة الأردنية الهاشمية،2010.
- 4-وفاء ناصر المبيريك،نورة جاسر الجاسر، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال،14-15 سبتمبر،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

¹ تعرف الحديقة العلمية بأنها مؤسسة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم الرئيسي زيادة ثروة المجتمع عن طريق الترويج لثقافة الابتكار و المنافسة

